فتوى المقدسي في انتخاب المجلس الشوري الضليلي تحت مجهر علم العلل

للشيخ أبي المنذر عمر مهدي زيدان – تقبله الله

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. وأشهد أ ن محمداً عبدُه ورسولُه.

{يَا أَيها الذين آ مَنُوا اتقُوا اللهَ حَق تُقَاته ولا تموتن إلا وأنتم مُسلمُون}.

{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً}.

{يَا أيها الذين آ منوا اتقوا الله وقولوا قَو لاً سَديداً يُصلح لَكُم أَ عما لكم ويَغفر لَكُم ذُنُوبَكُم ومَن يُطع الله ورَسُولَهُ فَقَد فَازَ فَوزاً عَظيماً}.

أما بعد:

فلقد تفاجأ الجميع بالفتوى المنسوبة لأبي محمد المقدسي بجواز الانتخاب على مبدأ الأكثرية، وإنما قلت تفاجئ الجميع بالفتوى المنسوبة إليه، إعمالاً لإحسان الظن فيه، فأنا شخصيا من أعلم الناس به وبمنهجه، فلقد سجنت أنا وإياه ثلاث سنين وأعلم معتقده جيداً، فهو من أكثر الناس نفوراً من شرك الديمقراطية، شرك الأكثرية وما يفضي إليه من الذرائع والذي يعايشه ويعلم حاله يجزم بل ويعلم علم اليقين أن هذه الفتوى المنسوبة إليه فيها نوع من اللبس والتلبيس ولو نسبها إليه أصدق الناس فإنكم لا تكذبون ولا تكذبون ولكن السمع يخطئ ورحم الله الإمام القرافي حين تشدد في نقل الفتوى للناس لما رأى فساد أهل زمانه، قال رحمه الله في إحكامه منبهاً المفتين: ينبغي للمفتي إذا وجد في آخر السطر خللاً أو بياضا خاليا أن يسده بما يصلح فإنه ذريعة عظيمة للطعن على العلماء المفتين وذريعة للتوصل للباطل والتتميم، وقد استفتى بعض العلماء المشهورين عن رجل مات وترك أما وأخا لأم وترك

الكاتب في آخر السطر بياضا ثم قال وابن عم فكتب المفتي للأم الثلث وللأخ للأم السدس والباقي لابن العم فلما أخذ المستفتي الفتيا كتب في ذلك البياض وأباً ثم دور الفتيا على الناس في الكوفة وقال: انظروا فلاناً كيف حجب الأب بابن العم فقال له أصحابه مثله ما يجهل هذا، فقال هذا خطه شاهدٌ عليه فوقعت فتنة عظيمة بين فئتين عظيمتين من الفقهاء.

فينبغي للمفتي أن يحذر من مثل هذا وأن يسد البياضات كما يفعل الوراقون في كتب الأحباس[1] وغيرها حذراً من التتميم وينبغي له إذا وجد سطراً ناقصا في آخر الفتيا أن يكمله بخطه بما يكتبه في الفتيا وإذا قال المستفتي من لفظه: قيداً ينضم للفتيا ويغير الحكم يكتبه بخطه بين الأسطر أو يقول قال المستفتي من لفظه كذا لئلا يطعن عليه في فتياه ونحو هذه الاحترازات لا ينبغي أن يغفل عنها فالحزم سوء الظن وسد الذرائع من أحسن المذاهب قال عليه السلام: (دع ما يريبك الى ما لا يريبك) وقال أيضا في التنبيه السابع: (ونحو هذه الذرائع ينبغي أن يكون المفتي متفطنا لها فرب حق أريد به باطل وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الفقهاء أمناء الله على خلقه) فلا ينبغي للفقيه الخيانة في الأمانة وإذا قصد الناس أن يجعلوه سُلما للوصول للمحارم فلا يساعدهم على ذلك) هذا كلامه في أهل زمانه فكيف لو رأى أهل زماننا، والمقدسي نفسه كم شكى من الذين يكذبون على لسانه ومن الذين قولوه ما لم يقله وإن أردت مثالاً فالأمثلة كثيرة لكن أمثل لك بمثال واحد يتناسب مع هذا الحدث حيث كُذب عليه مرتين في حادثة واحدة مرة من الغلاة الذين نقلوا عنه أنه وافقهم ومرة من التجميعيين الزاعمين حبه حيث زعموا أن القوم مظلومون [أعني أهل الغلو والكذب] وأنه أُفتري عليهم ولما بين لهم حقيقة القوم زعموا توبتهم وهذا الذي ذكرته هو جزء من المؤامرة على هذه الدعوة التي تحاك منذ سنين ولتدليل على ما مثلت هنالك شريط صوتي لأبي محمد المقدسي يفضح فيه حقيقة هؤلاء الغلاة ويبين كذب التجميعيين الذين يجادلون عن الذين يختانون أنفسهم وهذا هو الرابط:

---

(١) أي السجون.

٤fb٣&v=fQLF٣٥https://www.youtube.com/watch?time_continue=

٢%.wordpress.com١١١Fthabat٢%F٢%A٣%Xgg&embeds_referring_euri=https

NTE&feature=emb_title٤F&source_ve_path=MjM

يتبين لك مما سبق وبشهادة المقدسي نفسه أن الأخبار لا تقبل هكذا على عواهنها من غير تمحيص ولا تنقيب ولا تفتيش وذلك للتالي: إما لفشو الكذب والكذابين بين الناس خصوصاً في هذا الزمان الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم (سيأتي على أمتي سنوات خداعات يكذب فيها الصادق ويصدق فيها الكاذب ويؤتمن الخائن ويخوَّن فيها الأمين وينطق فيها الرويبضة) قيل (وما الرويبضة؟) قال: (الرجل التافه السفيه يتكلم في أمر العامة) أو لعدم إيصال المستفتي المعلومة بشكل صحيح سواء بقصد أو بغير قصد ودللنا على ذلك بما ذكره القرافي في إحكامه أو لعدم فهم المفتي لسؤال المستفتي، وقديماً قالوا: فهم السؤال نصف الجواب، والكل يعلم أن السؤال الانتخابي إنما وجه للمقدسي وهو في سجنه فالله أعلم بظروف الفتوى!!!

يتبين لك مما سبق أن الكلام الذي ذكرته عن المقدسي فيما يخص رد الفتوى المنسوبة إليه ليس رجما بالغيب بل هو معرفة بحاله في هذه المسألة بالذات وعلماً بأحوال الرجال جرحاً وتعديلاً، وليس عن علم العلل ببعيد، ووالله لو وضعنا كثيراً مما ينقل الأخبار تحت ميزان الجرح والتعديل لما سلم أحد إلا النزر القليل، نسأل الله أن يعصمنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن، وهذا الذي ذكرناه إحساناً للظن بالشيخ، في حال أنه لم يكتب أو يفتي بخلاف ما افتري عليه، أما وإنه قد تكلم وأفتى بخلاف ما نقلوا عنه فليلزم كل قدره فلقد ثبت بالدليل القطعي أن المقدسي بارك دراسة شرعية لأبي عمر السيف صدرت عن المحكمة الشرعية في القوقاز وأستأذن بنشرها على منبر التوحيد والجهاد لتعم الفائدة وهي دراسة تتكلم عن حرمة الانتخاب على مبدأ الأكثرية وأشياء أخرى غير ذلك وهذه الدراسة موجودة على الموقع الرسمي للشيخ المقدسي نفسه وإليك بعض مقتطفات منها: (كتب إلينا أمير بلاد القوقاز أبي عثمان دوكُّو عمر يستفتي في شأن وزير الخارجية السابق لجمهورية الشيشان أحمد زاكايف. وقد صدر من المحكمة الشرعية قرار في هذه القضية، وهذا بحث علمي، فيه دراسة وتحليل

لأقوال الرجل وبيان حكم الشرع فيها. وقد أرسلت هذا البحث إلى الشيخ الفاضل أبي محمد المقدسي – وفقه الله – للمراجعة، فوجده صالحا وطلب مني الموافقة على نشره في موقع ''منبر التوحيد والجهاد''. فأجبته بأني أتشرف بأن ينشر هذا البحث في ''المنبر''. جزى الله خيرا شيخنا الحبيب أبا محمد المقدسي، وجميع الإخوة القائمين على هذا الموقع المبارك)، ثم ذكر بعض جرائم أحمد زكييف فقال: (ثم حاول زكايف إسباغ الديمقراطية بالصبغة الإسلامية وزعم أنه لا تعارض بين الديمقراطية وبين الإسلام واستدل على هذا بقوله: ''إن الخلفاء الراشدين الأربعة انتخبتهم الأمة'' و ''إنهم تم انتخابهم بطريقة ديمقراطية، أي انتخبهم المجتمع بقراره الحر''. ولم يكتف زكايف بهذا التحريف، وجاء في الدراسة: وزكايف كسائر الديمقراطيين يقدس رأي الأكثرية ويدعو إلى إجراء ما يسميه ''الانتخابات الحرة'' في الشيشان، فهو يقول: ''ونرى الانتخابات العامة لاختيار من يقوم على دوائر الحكم في جمهورية الشيشان، مفتاحا للوفاق الاجتماعي بعد انتهاء الحرب''. قال أبو عمر السيف: ولا شك أن إجراء الانتخابات على هذه الطريقة ظلم كبير، حيث يستوي فيها رأي أفجر الناس وأتقاهم، ويسمح فيها للكافر والمرتد أن يرشح نفسه للرئاسة. قال أبو عمر السيف:

''تقوم الديمقراطية على مبدأ اعتبار موقف الأكثرية، وتبنِّي ما تجتمع عليه الأكثرية، ولو اجتمعت على الباطل والضلال، والكفر البواح، فالحق – في نظر الديمقراطية الذي لا يجوز الاستدراك أو التعقيب عليه – هو ما تقرره الأكثرية وتجتمع عليه لا غير..!

وهذا مبدأ باطل لا يصح على إطلاقه؛ حيث إن الحق في نظر الإسلام هو ما يوافق الكتاب والسنة قلَّ أنصاره أو كثروا، وما يخالف الكتاب والسنة فهو الباطل ولو اجتمعت عليه أهل الأرض قاطبة

قال الشيخ أبو عمر السيف:

''وأما الانتخابات العامة لاختيار الإمام العام، أو أعضاء مجلس الشورى، ولو في دولة تحكم بالإسلام؛ فإنها لا تجوز، وإنما هي من مسالك وسُبل النظام الديمقراطي الكافر، التي لا يحل ادعائها من الإسلام ونسبتها إليه (...) الإسلام لا يُسوي في الدنيا ولا في الآخرة بين العالم والجاهل، والمسلم والكافر، والصالح والفاسق، وأما النظام الانتخابي الديمقراطي؛ فيسوي

بين جميع هؤلاء في الانتخابات، وقد قال الله تبارك وتعالى: {أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ}، وقال تبارك وتعالى: {أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ}. (...) مبدأ الانتخابات العامة قد لبس على كثير من الناس مفهوم الشرعية، فأصبح الكثير منهم يرى أن الشرعية تستمد من أغلبية الناس، وليس من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وهذا الضلال في مفهوم الشرعية الذي وقع فيه الكثير من الناس هو بسبب الشرك بالديمقراطية والتحاكم إليها". وهذا هو رابط المسألة:

tawhed.ws/dl?i=٠٧٠٩٠٩٠٢

ظهر لك مما سبق أن هذه الفتوى مكذبة للفتوى المنسوبة لأبي محمد المقدسي فهي واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار غير قابلة للتأويل ولا للتعطيل، مكذبة لما افتري عليه سواء بقصد أو لسوء فهم وهذا هو ظننا بالشيخ، فإن قائل إن ما ينشر على منبر الشيخ ليس بالضرورة أن يمثل رأي الشيخ قلنا له صدقت لكن في غير مسألتنا هذه فهذه المسألة باركها الشيخ بعد اطلاعه عليها واستأذن أصحابها في نشرها على منبره لتعم الفائدة ومع ذلك نقول لو صدرت فتوى من الشيخ بجواز الانتخاب على مبدأ الأكثرية، فهي زلة لا يتابع عليها، لمخالفتها الدليل الشرعي فالذي ندين الله به هو متابعة الدليل الشرعي لا متابعة الرجال فالرجال يحتج لهم ولا يحتج بهم، وإني لأعجب من أقوام يسوغون لأنفسهم مخالفة الأئمة الكبار كمالك والشافعي ويزعمون متابعة الدليل، ثم تجدهم لا يسوغون لأحد مخالفة فتاوى الشيخ المقدسي، وكأنه معصوم، ومع احترامنا للشيخ ولكل أهل العلم فكل يأخذ من كلامه ويرد إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم، ووالله لقد صدر من أناس يزعمون حب الشيخ كلام يشبه كلام النصارى الذين قال الله فيهم: {اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله}، والكلام مفاده: أن الشيخ لو قال بالتحريم في مسألة معينة لقلنا بالتحريم ولو قال بالحل لقلنا كما يقول!! أقول لهؤلاء هنالك قاعدتان يجب أن يعلمهما كل مسلم: الأولى: أن يعبد الله وحده لا شريك له.الثانية: ألا يعبد إلا بما شرع على ألسنة أنبيائه... فالمقدسي ونحن تبع للدليل الشرعي، أما إن خفي الدليل وكانت المسألة من المسائل الخلافية فالعلماء يسوغ اتباعهم ولا يجب، ولا يعد من ترك قول عالم لقول آخر عاصياً لله ولرسوله فيما لم

تظهر فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما إن استبانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس له أن يدعها لقول أحد، قال بن القيم عليه رحمة الله: [إِذا كَانَ الله وَرَسُوله فِي جَانب فاحذر أَن تكون فِي الْجَانِب الآخر فَإِن ذَلِك يُفْضِي إِلَى المشاقة والمحادّة وَهَذَا أَصْلهَا وَمِنْه اشتقاقها فَإِن المشاقة أَن يكون فِي شقّ وَمن يُخَالِفهُ فِي شقّ والمحادة أن يكون في حد وَهُوَ فِي حد وَلَا تستسهل هَذَا فَإِن مبادئه تجر إِلَى غَايَته وقليله يَدْعُو إِلَى كَثِيره وَكن فِي الْجَانِب الَّذِي يكون فِيهِ الله وَرَسُوله وإن كَانَ النَّاس كلهم فِي الْجَانِب الآخر فَإِن لذَلِك عواقب هِيَ أَحْمد العواقب وأفضلها وَلَيْسَ للْعَبد أَنْفَع من ذَلِك فِي دُنْيَاهُ قبل آخرته وَأكْثر الْخلق إِنَّمَا يكونُونَ من الْجَانِب الآخر ولاسيما إِذا قويت الرَّغْبَة والرهبة فهناك لَا تكَاد تَجِد أحدا فِي الْجَانِب الَّذِي فِيهِ الله وَرَسُوله] وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: [لَا يقلدون أحدكُم دينه رجلا فَإِن آمن آمن وَإِن كفر كفر وَإِن كُنْتُم لَا بُد مقتدين فاقتدوا بِالْمَيتِ فَإِن الْحَيّ لَا تؤمن عَلَيْهِ الْفِتْنَة لَا يكن أحدكُم إمعة، قَالُوا وَمَا الإمعة، قَالَ: يَقُول أَنا مَعَ النَّاس إن اهتدوا اهتديت وَإِن ضلوا ضللت، أَلا ليوطن أحدكُم نَفسه على أَنه إِن كفر النَّاس لَا يكفر] نسأل الله العظيم أن يعصمنا وإياكم من الزلل والحمد لله رب العالمين.